دور بنوك التنمية «المتخصصة»
في دعم الاستثمار القومي

دكتور محمد عيد حسونة (*)

• **مقدمة:**

تعد مؤسسات التمويل بصفة عامة وبنوك التنمية بصفة خاصة شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد القومي خاصة الاستثمار القومي الذي يسهم بلا شك في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق تنمية اقتصادية. وبقدر مساهمة بنوك التنمية في مد المشروعات الاستثمارية في الاقتصاد المصري، بقدر حدوث نهوض وتقدم في الاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية. خاصة بعد أن ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتنمية الاقتصادية بشكل واضح، مما دفع الحكومة إلى العمل على تيسير عمليات الاستثمار ، ومحاولة جذب مزيد من الاستثمارات. ولا شك أن هذا الوضع يتطلب لجوء كثير من رجال الأعمال إلى بنوك التنمية بهدف الحصول على مصادر التمويل اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية المختلفة والتي تخدم الاقتصاد القومي.

ونظراً لحاجة الاقتصاد المصري الماسة إلى التمويل، وتشجيعاً للقطاع الخاص للمساهمة والمشاركة في بناء الاقتصاد القومي، ولأن الاستثمار هو شريان الحياة لأية عملية إنتاجية، وأن ذلك لا يحدث إلا من خلال القطاع المصرفي بصفة عامة، وبنوك التنمية المتخصصة بصفة خاصة، لما لهذه البنوك من دور ملموس

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد. كلية التجارة «للبنين». جامعة الأزهر.

يمكن أن تقوم به. نظراً لكل ما سبق، كان لا بد من البحث عن الوسائل التي تسهم في تفعيل دور تلك البنوك.

لذا، يسعى البحث إلى دراسة وتحليل دور بنوك التنمية المتخصصة في دعم الاستثمار القومي، وذلك من خلال دراسة وتحليل ما يتعلق بها من حيث نشأنها، وأنواعها، وأهميتها. ثم التطرق إلى ما يتعلق بمفهوم التنمية الاقتصادية، خاصة أنها تعد الشغل الشاغل للكثير من الحكومات في كثير من الدول وخاصة الدول النامية. ولا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية إلا من خلال الاهتمام بالاستثمار القومي ومحاولة تيسير السبل، وتهيئة المناخ المناسب المتمثل في سنّ القوانين والتشريعات التي تعمل على جذب الاستثمارات، والعمل على تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي من خلال توفير البيئة المناسبة سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً ....الخ .

من ثم سوف يتم تناول ما يتعلق بتقييم دور بنوك التنمية المتخصصة في دعم الاستثمار القومي ، وذلك بهدف الوقوف على نقاط القوي، ونقاط الضعف التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار القومي، وبالتالي سوف يدور التحليل حول بيان الآثار الإيجابية والآثار السلبية لهذه البنوك، وبيان الدور الذي يمكن أن تقوم به في النهوض بالاستثمار القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ومن ثم الوصول بعد ذلك إلى بيان مدى مساهمة الاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال النهوض بقطاع الاقتصاد القومي.

- **طبيعة المشكلة:**

لا شك أن من أهم معوقات التنمية في الدول النامية هو ما يتعلق بضعف المدخرات المحلية نتيجة لضعف وتدني مستويات الدخول بشكل ملحوظ في الدول

النامية ـ ومنها مصر ـ ومن المعلوم أن انخفاض المدخرات والذي يعد نتيجة لانخفاض الدخول لا يمكن أن يرتفع إلا من خلال النهوض بالناتج القومي والذي يتوقف بدوره على حجم الاستثمارات المتاحة والتي تحتاج ـ بلا شك ـ إلى تمويل، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تفعيل قطاع مؤسسات التمويل ومنها بنوك التنمية المتخصصة خاصة وأن هذه البنوك أُنشئت بالفعل بهدف تمويل المشروعات التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية ومن هذه المشروعات ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة التي تعد نواة للمشروعات الكبيرة والمتوسطة. ولأن حجم المدخرات المحلية ضعيف (كما سبق ذكره)، فإن حجم التمويل الشخصي الذي يريد الفرد أن يستخدمه لإنشاء مشروعات يكاد يكون غير كاف.

لذا فإن الاهتمام بتفعيل دور بنوك التنمية في دعم الاستثمار القومي يعد من أهم المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها أي سياسة اقتصادية ناجحة، وذلك على أساس أن هذه البنوك تعد أهم بديل يمكن من خلاله المساهمة في حل تلك المشكلة وذلك من خلال بنوك التنمية «المتخصصة».

- **أهداف البحث:** تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

١- بيان أثر التمويل الداخلي في إحداث تنمية اقتصادية من خلال ازدياد حجم الاستثمارات.

٢- قيام بنوك التنمية بالتمويل يمكن أن يظهر بشكل واضح من خلال دراسة المشروعات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية.

٣- رفع كفاءة بنوك التنمية من خلال قدرتها على المساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية.

٤- تقييم دور بنوك التنمية في دعم الاستثمار القومي.

- **فرضية البحث**: يحاول البحث اختبار الفرضية التالية:

«رفع كفاءة بنوك التنمية المتخصصة يمكن أن يسهم بشكل فعال في دعم الاستثمار القومي».

- **مناهج البحث:** سوف يتم استخدام المناهج التالية:

١- **المنهج التاريخي:** وفيه يتم الاستعانة بالحالات التي تمت في فترات زمنية سابقة ومقارنتها بما يستجد بعد بيان دور بنوك التنمية الاقتصادية.

٢- **المنهج الوصفي:** وفيه يتم وصف الظاهرة الاقتصادية بشكل يمكن من خلاله تشخيص المشكلة بوضوح.

- **خطة البحث:** سوف يتم تناول البحث من خلال ما يلي:

المبحث الأول: نشأة وتطور بنوك التنمية المتخصصة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: تقييم دور بنوك التنمية المتخصصة في الاستثمار القومي.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المراجع

المبحث الأول
نشأة وتطور بنوك التنمية المتخصصة

أولا : نشأة بنك التنمية الصناعية:

ترجع نشأة البنوك بصفة عامة إلى العصر القديم، وتمتد جذورها إلى العهد البابلي بالعراق، حيث برزت مجموعة الملاك والصيارفة وكهنة المعابد، ونظمت عمليات الإيداع والتسليف، وهذا ما جعل «حمو رابي» يلجأ إلى تثبيت المعاملات المالية والمصرفية إلى جانب غيرها من العقود في مسلّته المشهورة بشريعة «حمو رابي» كما جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن نشأة البنوك التجارية، ففي عام ١٦٦٨ أُنشِئ أول بنك في السويد، وفي عام ١٦٩٤ تم إنشاء بنك إنجلترا، وانتظرت فرنسا حتى عام ١٨٠٠م لإنشاء بنكها المركزي رغم عراقتها بالفن المصرفي، ولم يقم بدوره الكامل إلا عام ١٨٤٨م، كما تأسس البنك الهولندي عام ١٨٨١م، والبنك النمساوي عام ١٨١٧م، والبنك الوطني في الدانمرك عام ١٨١٨م، وكذلك البنك البلجيكي عام ١٨٥٠م، وبنك أسبانيا عام ١٨٥٦م، وبنك روسيا عام ١٨٦٠م. ثم ظهرت دول تحتكر إصدار الأوراق المالية ومنها على سبيل المثال: البرتغال ورومانيا.

أما عن بنوك التنمية المتخصصة فقد أُنشِئَت لأغراض توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والعقاري. وترجع بداية نشأتها إلى عام ١٨٢٢م، حيث تم إنشاء أول بنك صناعي في بلجيكا وانتشرت بنوك التنمية في أوروبا في بداية الأمر لاقتصار دور المصارف التجارية على توفير التمويل قصير الأجل . ومن ثم رأت الحكومات أهمية إنشاء هذه

البنوك للاستفادة من ثمار الثورة الصناعية في القرن السابع عشر الميلادي، وانتشرت هذه البنوك في الدول النامية خاصة بعد حصولها على الاستقلال لتحقيق التنمية بها، وحصلت بنوك التنمية المتخصصة على دعم من الحكومات ومؤسسات وصناديق التمويل وذلك في صور مختلفة من أهمها: منح قروض بشروط ميسرة سواء (معدلات فائدة مدعمة ـ فترات سماح ـ معونة فنية ... الخ) وتزايد دور هذه البنوك في الدول النامية في ظل رعاية الحكومات لها، وكلن دورها لم يكن ملحوظاً نظراً لضعف حجم المدخرات المحلية بهذه الدول.

ومن الجدير بالذكر أن هذه البنوك ساهمت في إنشاء قاعدة صناعية بالدول النامية ومنها مصر، حيث أعيد إنشاء بنك التنمية الصناعية المصري مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في أوائل السبعينات من القرن العشرين بهدف توفير التمويل متوسط وطويل الأجل، والمعونة الفنية للقطاع الخاص الصناعي، كما ساهم البنك في إنشاء العديد من مشروعات القطاع الصناعي الخاص والتي تطورت وأصبحت تؤدى دورًا مهمًا في الاقتصاد المصري خاصة بعد أن أصبح بعضها من قلاع المشروعات الصناعية.

ومع تحرير تجارة الخدمات وما ترتب عليه من حرية انتقال رؤوس الأموال وتحرير الخدمات المصرفية في العالم، تطور دور بنوك التمويل التنموية ومنها بنوك التنمية الصناعية في مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة، وتنوعت أنشطتها لتمتد إلى التجزئة المصرفية والتمويل العقاري والزراعي، وأصبحت تقدم خدمات مصرفية مماثلة لما تقدمه البنوك التجارية وذاك لعدة أسباب من أهمها[1]:

أ- تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحول الفكر الاقتصادي إلى المنافسة الحرة والعادلة بين المشروعات داخل الدولة وبين الدول، ويتضمن ذلك

تخفيض الدعم بكافة صوره عملاً على إنهائه سواء دعم الطاقة أو دعم المشروعات أو دعم المزارعين أو دعم معدلات الفائدة.

ب- ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك على تقديم خدمات مصرفية متنوعة بهدف تنويع محفظة القروض بها لتنويع المخاطر وبهدف تقديم حزمة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمتنوعة لجذب العملاء، ولزيادة معدلات الربحية، حيث أصبح تقديم قروض لتمويل مشروع صناعي أو زراعي يرتبط بتقديم مجموعة من خدمات التجزئة المصرفية.

ج- حركة الاندماج والخصخصة وما تبع ذلك من استحواذ بنوك متخصصة على بنوك تجارية أو العكس. ومن ثم نتج كيان مصرفي يقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية.

د- في ظل مقررات بازل وتقارير مؤسسات التقييم الدولية، فان جودة الأصول ومعدلات الربحية وتعظيم الإيرادات يعد من محددات نجاح البنك وقدرته على المنافسة، ومن ثم لجأت بنوك التنمية المتخصصة إلى تنويع أنشطتها.

ثانيا: بعض بنوك التنمية المتخصصة التي تم إنشاؤها:

من المعلوم أن بنوك التنمية هي بنوك متخصصة تقوم أساسًا بعملية التنمية من أجل النهوض بالاقتصاد القومي، وهناك من يري أن البنوك المتخصصة هي البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي والتي لا تقبل الودائع تحت الطلب إلا في أضيق الحدود. هذا بالإضافة إلى ما تحويه هذه البنوك من تقسيمات يحاول البحث عرض بعضها فيما بعد والاكتفاء بتناول

بعض المؤشرات المتعلقة بها، وترك التفاصيل المتعلقة بها لوجود الدراسات التي تناولتها بالتفصيل(٢).

وتختلف بنوك التنمية المتخصصة عن بعض البنوك الأخرى ومنها البنوك التجارية على سبيل المثال ، وذلك من خلال بعض النقاط التالية(٣):

– اقتصار نشاط بنوك التنمية المتخصصة على قطاع أو نشاط اقتصادي معين (كالصناعة والتجارة والزراعة)، أما البنوك التجارية فيلاحظ أنها على العكس من ذلك، حيث تتمتع بصفة العمومية فيما تخدمه من قطاعات اقتصادية، وذلك على أساس أنها بنوك غير متخصصة.

– تعتمد بنوك التنمية المتخصصة فيما تمنحه من قروض على مواردها الذاتية، ومصادر التمويل طويلة الأجل، بينما تعتمد البنوك التجارية في تمويل المشروعات على ودائع المدخرين الجارية أو تحت الطلب.

– تتولى بنوك التنمية المتخصصة عملية منح القروض طويلة الأجل، حيث يتركز معظم ما تقدمه من ائتمان على هذا النوع من القروض، وهي بدون شك مؤهلة لهذه المهمة طالما أنها تعتمد في الأساس على مصادر تمويل ذاتية وأخري طويلة الأجل. في حين أن البنوك التجارية لا تستطيع القيام بمثل هذه الأمور.

– يتعلق تمويل بنوك التنمية المتخصصة بالأصول الثابتة للمشروعات التي تموّلها، نظراً للطبيعة طويلة الأجل للقروض التي تمنحها، مما يساهم في تنمية المشروعات التي تنتمي إليها هذه البنوك، في حين أن البنوك التجارية تتعامل في الأصول المتداولة ، أي تمويل رأس المال العامل.

يستنتج مما سبق أن هذه البنوك تتخصص في الإقراض طويل الأجل تمييزاً لها عن البنوك التجارية التي عادةً ما تتخصص في الإقراض قصير الأجل، نظراً لطبيعة مواردها وقلة خبراتها بالاستثمارات طويلة الأجل مقارنة بنوك التنمية المتخصصة، ومن أهم تلك البنوك التي ساهمت في مجال التنمية، وكان لها دوراً بارزاً في هذا المجال ما يلي:

*** البنك العقاري المصري:**

هو مؤسسة مالية تتخصص في منح الائتمان متوسط وطويل الأجل للمشروعات العقارية بضمان الرهن العقاري، سواء كان العقار المرهون أرضاً زراعية أو أرضاً للبناء أو عقاراً مبنياً، ويعد البنك العقاري المصري من أهم البنوك العقارية في مصر، كما أن هذا البنك هو أقدم البنوك المصرية فقد أُنشِئَ عام ١٨٨٠م واستمر يزاول عمله بلا انقطاع منذ ذلك الوقت وله، ستة أفرع توجد قي كل من: الإسكندرية، والمنصورة، وطنطا، والزقازيق، وبورسعيد، والمنيا.

من ثم فإن هذا البنك يقوم بدعم قطاع التشييد والبناء، وتمويل الأنشطة المتعلقة بإنشاء الوحدات السكنية، وفي كثير من الأحيان يقوم هذا البنك بالمساهمة الفعلية في الدخول في مجال الاستثمار في الوحدات السكنية وتوفيرها للأفراد مقابل دفع فوائد معينة، حيث يتم جدولة قيمة الوحدة السكنية ودفع مبلغ مبدئي، وتقسيم الباقي على أقساط بمدة معينة.

*** البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي:**

هو مؤسسة ائتمانية، وله صور مختلفة، فقد يأخذ شكل شركات مساهمة يمتلكها الأفراد والحكومة أو يشترك في ملكيتها الأفراد والحكومة، كما قد تأخذ

شكل مؤسسات ائتمانية تعاونية تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بإنشائها. وفي الدول النامية عادةً ما تكون البنوك الزراعية مؤسسات عامة تمتلكها الدولة بالكامل أو مؤسسات مختلطة تمتلك الدولة الجزء الأعظم من رأسمالها، نظراً لما تقوم به هذه البنوك من مسئولية تنمية القطاع الزراعي والذي يعد من أكبر القطاعات الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام.

وفي عام ١٩٣١م تم تأسيس ذلك البنك برأس مال قدره مليون جنيه، اكتتبت فيه كل من الحكومة وتلك البنوك بنسبة ٥٠، كما تولى وضع سياسة دعم المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتعاون وتقديم التمويل والخدمات المصرفية للوحدات المحلية والجمعيات التعاونية والقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة الاستيراد والتصدير في مجالات نشاطه(٤).

*** بنك التنمية الصناعية المصري:**

تعد مصر من الدول النامية الرائدة في إنشاء بنك التنمية الصناعية بها، حيث أُنشِئَ البنك الصناعي في مصر عام ١٩٤٧ بهدف تمويل القطاع الخاص وتم دمجه في بنك الإسكندرية عام ١٩٧١ كإدارة متخصصة لتمويل وحدات الإنتاج الصناعي والحرفي، وفى عام ١٩٧٥ أعيد إنشاء هذا البنك وبدأ نشاطه في عام ١٩٧٦ بهدف النهوض بالصناعة المصرية والقيام بكافة الأعمال المصرفية المتعلقة بها.

لقد ساهم هذا البنك على مدى ٦٠ عاماً في إنشاء وتطوير وتحديث العديد من المنشآت الصناعية والتي أصبحت من قلاع الصناعة الوطنية التي تؤدى دوراً مهما في تلبية الاحتياجات المحلية من المنتجات الصناعية وفى زيادة الصادرات كما بادر البنك إلى إنشاء فروع له في مجموعة من المحافظات (القاهرة ـ الإسكندرية ـ

طنطا ـ بورسعيد) ومع توجه الدولة لتنمية الصعيد ومناطق توطن الصناعة به تم إنشاء فروع للبنك في (قنا ـ سوهاج ـ أسيوط ـ الفيوم) ومع إنشاء الدولة للمدن الصناعية الجديدة، كان للبنك دوراً بارزاً في إنشاء فروع له في هذه المدن ومنها (العاشر من رمضان ـ السلام ـ السادات ـ برج العرب ـ ٦ أكتوبر). كما استمر بنك التنمية الصناعية المصري في تخصصه لتمويل القطاع الصناعي الخاص لعدة أسباب من أهمها ما يلي(٥):

– وجود عدد كبير من عملاء البنك من مستثمري قطاع الصناعة منذ إعادة إنشائه عام ١٩٧٦م.

– توافر عوامل داخلية بالبنك مثل العمالة ذات الخبرة في تمويل المشروعات الصناعية، والهيكل الإداري بالبنك لوضع لوائح ونظم للبنك بهدف تمويل القطاع الصناعي، وكذلك إنشاء فروع في مناطق تواجد المشروعات الصناعية.

– وجود بنوك تجارية بقطاعيها (العام ـ الخاص) لها تواجد منذ عدة عقود تقدم التمويل للأغراض التجارية للشركات وللقطاع العائلي، كما تقدم خدمات التجزئة المصرفية.

وفى هذا الإطار فانه تم إعداد وتنفيذ خطة للتطوير شملت تطوير الهيكل الإداري والتنظيمي للبنك وصياغة سياسة ائتمانية تتفق مع التطورات الاقتصادية والائتمانية والتطوير التكنولوجي، وتحسين الهيكل التمويلي للبنك بإصدار أوعية ادخارية جديدة لتوفير مصادر تمويل أكثر استقرار.

وبالرغم من أن نشاط هذا البنك يتفق في بعض أوجه أنشطته مع بنوك التنمية الصناعية في العالم، حيث امتد نشاط بعض هذه البنوك ليشمل كافة الأنشطة

التجارية وخدمات التجزئة وتقديم خدمات من خلال شبكات الانترنت والمحمول، إلا أنه مازال نشاطها الرئيسي هو تمويل الأنشطة الصناعية. فقد ظل نشاط بنك التنمية الصناعية المصري مقتصراً على تقديم الخدمات المصرفية للنشاط الصناعي والأنشطة التجارية المرتبطة به، وامتد ليشمل قبول الودائع (بهدف توفير التمويل لأغراض النشاط الصناعي) وتقديم بعض الخدمات المصرفية من خلال شبكات الانترنت (لخدمة المستثمرين الصناعيين)، وتعد عملية تطوير البنك مستمرة وضرورية لمواجهة المنافسة مع البنوك المصرية، ولهذا فان تطوير البنك يتركز أساساً على تقديم خدمات مصرفية متنوعة للمستثمرين الصناعيين تفي باحتياجات مشروعاتهم التمويلية في الوقت المناسب. من ثم فإن مهمة هذا البنك هي تمويل القطاع الصناعي وكافة ما يتعلق به، ودعم المشروعات الصناعية ، كما تقتصر مهمته على هذا النشاط ، ولا يتدخل في الأنشطة الأخرى إلا في أضيق الحدود.

*** بنك التجارة والتنمية في مصر:**

تم إنشاء بنك التجارة والتنمية في مصر في عام ١٩٨١م، ويضم هذا البنك: ثلاث مجموعات أساسية من المساهمين هي:

المجموعة الأولى: وتشمل سبع نقابات مهنية وهي نقابات: التجاريين، والمحامين، والمعلمين، والتطبيقيين الصحفيين، والعمال، وأطباء الأسنان. كما يعمل هذا البنك على تنمية موارد الأفراد والنقابات المشاركة في تأسيس البنك وخدمة أعضاء هذه النقابات سواء بطريق مباشر أو عن طريق توظيف أموال صناديق التأمين والمعاشات الخاصة بالنقابات في مجالات استثمارية.

المجموعة الثانية : وتشمل هذه المجموعة بعض البنوك وشركات القطاع العام والهيئات مثل البنك الأهلي المصري وبنك الاستثمار القومي، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وشركة الشرق للتأمين، والشركة المصرية لإعادة التأمين، وشركة التجارة الخارجية.

المجموعة الثالثة: وتضم هذه المجموعة ، فئة متميزة من المساهمين من رجال الأعمال الذين يقومون بدور بارز في مجال تمويل المشروعات التي تخدم الاستثمار القومي وتدعمه، وهذا من شأنه أن يعمل على بناء الاقتصاد القومي.

*** مجموعة بنوك أخرى:**

ومن هذه البنوك: البنك المصري لتنمية الصادرات والذي تم إنشاؤه في عام ١٩٨٤م ليحل محل البنك القومي للاستيراد والتصدير برأسمال بلغ حوالي ١٠٠ مليون جنيه. ويستهدف هذا البنك تشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة، كما يقوم هذا البنك بدور مهم في مجال دعم الصادرات والتي تمثل هدفاً أساسياً من الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وذلك للحد من عجز ميزان المدفوعات وتقريب الفجوة بين الصادرات والواردات. وكذلك: بنك الاستثمار والأعمال والذي يعد من البنوك التي تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية، وسياسات دعم الاقتصاد القومي، ويمكن لهذا البنك أن ينشئ في هذا المجال شركات الاستثمار أو شركات أخرى تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يمكن له أن يقوم بتمويل عمليات تجارية مصر، كما يقوم بتوفير التمويل اللازم للمشروعات التي تقام بالمناطق الحرة.

*** المصارف الإسلامية:**

بدأت أول تجربة لهذه المصارف في الستينات من القرن الماضي، حيث تم إنشاء بنك المدخرات المحلية بميت غمر بمصر في عام ١٩٦٣م، وهي فكرة لم تحمل الشعار الإسلامي وذلك لسببين:

– الحرص على نجاح الفكرة وعدم محاربتها في مهدها والقضاء عليها قبل أن تنضج إذا ما علم أنها تحمل الشعار الإسلامي.

– إذا لم تنجح الفكرة، فلا ينسب عدم نجاحها إلى الفكر الإسلامي، وذلك حرصا على عدم تشويه صورة الإسلام.

لهذا لم تحمل الفكرة شعاراً إسلامياً. وهكذا بدأت التجربة في التعميم، حيث تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في بداية السبعينات من القرن الماضي، ثم تم بعد ذلك إنشاء بنك فيصل الإسلامي في بعض الدول الإسلامية ومنها مصر، بعد ذلك تم إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الإسلامي بجدة، ثم أخذت فروع المصارف الإسلامية في التزايد، كما وصل حجم رأس مال هذه المصارف إلى أكثر من تريليون دولار في الوقت الحاضر، ونتيجة لإقبال عدد كبير من الأفراد على التعامل مع هذه البنوك أخذت الدول الأوربية في فتح فروع ومنافذ لهذه المصارف لجذب المودعين.

وبصفة عامة فإن هذه المصارف هي مجموعة من البنوك تزاول العمليات المصرفية دون تطبيق نظام التعامل بالربا على الإطلاق التزاماً، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي مصر. يقوم بهذا العمل بنوك متخصصة تتخذ شكل شركة مساهمة ذات مركز رئيسي وفروع أو بتخصيص فرع أو أكثر من فروع أحد البنوك

التجارية للقيام بالمعاملات الإسلامية وفقاً لما تقضي به الشريعة، ويغلب في معاملات البنك الإسلامي أو أي من الفروع المتخصصة طابع المعاملات الاستثمارية أو المعاملات الإسلامية التجارية.

وعلي الرغم من أهمية تلك البنوك إلا أن من أهم النقاط التي تم ملاحظتها هي: أن هذه المصارف تقوم على فكرة المضاربة بنسبة كبيرة جداً مقارنة بما كان ينبغي أن تقوم به هذه البنوك وهو دورها في مجال المشاركة، وهو الدور المرتقب من خلال تفعيل دور تلك البنوك، فمن الملاحظ أن مقدار ما يخصص لصالح الاستثمار في مجال السلع الرأسمالية يكاد يكون ضعيفاً جداً، حيث لا يتعدى سوي أقل من ١٠، في حين أن معظم الأموال التي ترد إلى المصارف الإسلامية ينصرف ناحية السلع الاستهلاكية، والمضاربة في هذا المجال، وهذا ما توضحه بعض الدراسات التي تناولت ما يتعلق بالتمويل من خلال المصارف الإسلامية(٦).

يستنتج مما سبق أن هذه البنوك ظهرت الحاجة إليها مؤخراً عندما تشعبت الأنشطة الاقتصادية وتعددت المشروعات فظهرت الحاجة إلى وجود بنوك التنمية المتخصصة تكون مهمتها تمويل نشاط محدد من الأنشطة.

ثالثا: أهمية بنوك التنمية:

تقوم بنوك التنمية المتخصصة بدور فعال في عملية التنمية، وهذا ما يدعو إلى ضرورة بيان أهميتها، وهذا ما نحاول بيانه من خلال ما يلي:

* أهمية بنك التنمية الصناعية:

إن بنك التنمية الصناعية يهتم اهتماماً كبيراً بتنمية وتعميق علاقاته الدولية، لما لها ـ بطبيعة الحال ـ من أثر في زيادة قدرته على الحصول على القروض بالعملات

الأجنبية، وكذلك في تنشيط عملية تبادل المعلومات والخبرات في مجال التنمية الصناعية، ولا شك أنه كلما زادت قدرة البنك على الحصول على مثل تلك القروض، كلما زادت قدرته في المساهمة في عملية التنمية الصناعية داخل البلاد، ويهتم بنك التنمية الصناعية أيضاً بتمويل المشروعات وذلك من خلال الصور التالية(٧):

- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشروعات الاستثمارية لمدة تصل إلى ١٥ عاماً.

- تقديم قروض لتمويل العجز الدائم في رأس المال العامل.

- تقديم قروض قصيرة الأجل لتمويل عمليات جارية.

- المشاركة مع البنوك التجارية في تقديم القروض المجمعة.

- تقديم التمويل اللازم لنمو الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة.

- تقديم قروض لازمة لتطوير الآلات والأجهزة الطبية للمستشفيات ومعامل التحليل والأشعة.

كما يهتم هذا البنك أيضاً التنمية الصناعية بالخدمات المتنوعة المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية، وتقييم المشروعات، ويستعين البنك في ذلك أيضا بالخبراء الدوليين وبيوت الخبرة المالية والهيئات الدولية والإقليمية. كما أن هذا البنك يقوم بتقديم المعونة الفنية والإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والترويج للمشروعات التي لها الأولوية في خطة التنمية وطرح أسهمها للاكتتاب العام، وإدخال النظم الصناعية الحديثة على الصناعات الصغيرة والحرفية مع تقديم مختلف الخدمات المصرفية لعملاء البنك ، كذلك فإن البنك يشترك بجناح خاص لعملائه في المعارض والأسواق الدولية في مصر وفي الخارج لعرض منتجاتهم بهدف

خلق أسواق جديدة لها على المستوى المحلي والمستوى العالمي. وهو يهتم بإتاحة الفرصة لمثل هؤلاء العملاء لحضور المعارض والأسواق الدولية لاكتساب الخبرات وتبادل المعلومات.

*** أهمية البنك العقاري:**

يهتم البنك العقاري بتقديم النشاطات التالية(٨):

- تمويل الإنشاءات في البنية الأساسية مثل البنية التعليمية والفنادق والمدن السياحية والمستشفيات وتقوم بتمويل إنشاء المساكن وتقدم القروض للأفراد والمؤسسات والجمعيات التعاونية.

- تمويل عملية التنمية الزراعية، حيث يقدم القروض للمزارعين بضمان الأطيان الزراعية وبضمان الأراضي المراد إصلاحها إذا كان الغرض هو الاستصلاح.

- تقوم البنوك العقارية بتقديم الخدمات العقارية المرتبطة بالعقارات لمصلحة عملائها مثل تقدير قيمة الأراضي العقارية وتقسيمها وطرحها للبيع بالمزاد العلني.

*** أهمية بنك الاستثمار والأعمال:**

بداية يمكن القول أن الاستثمار يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعتمد عليها عملية التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم، حيث إن توافر المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية وغير ذلك من المتغيرات اللازمة لعملية التنمية لا يكتمل تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلا بتوافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الإطار العام للاستثمار في الفكر الاقتصادي

الوضعي يعبر عن العمل على زيادة تكوين الأصول الرأسمالية وذلك بغض النظر عن الكيفية التي تتم بها هذه الزيادة «أو حتى على حساب من تتم هذه الزيادة أصلاً» سواء من حيث مشروعية النشاط أو حتى جدواه الاقتصادية من زاوية المنفعة العامة، مثل العمل على إيجاد حلول لمشكلات المجتمع الاقتصادية والتي يتمثل أهمها في القضاء على البطالة وزيادة مستوى التوظف وأيضاً القضاء على الاحتكار بكافة صوره، وكذلك تحسين الأوضاع المعيشية لكافة أفراد المجتمع. فالواقع المشاهد في الوقت المعاصر هو ازدياد الآثار السلبية لعملية الاستثمار (البطالة ـ الاحتكار ـ زيادة حدة مشكلة الفقر.... الخ) في الشكل الرأسمالي.

في حين أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يتم ربطه بالمنهج الرباني، حيث يستلزم ربط جميع الأهداف والضوابط التي ينظم بها الاستثمار في رؤوس الأموال بهذا المنهج. كما يستلزم قيام الاستثمار على أساس التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات الاقتصادية جميعها وليس بعض دون بعض(٩). وفي ذلك يقول سبحانه وتعالي: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة: ٨٥] من ثم ، فالإطار العام لعملية الاستثمار في الاقتصادي الإسلامي ليس تثمير أو تنمية المال بالعقود الشرعية وحسب، ولكن أيضا ربط كافة المعاملات الاقتصادية بالمصلحة العامة وذلك في إطار ما هو مباح أو محظور شرعاً، وذلك حتى تتحقق مقاصد الشرعية الإسلامية من الاستثمار والتي يمكن بيان أعمها في القيام بمهمة الخلافة على الوجه الأكمل بما يكفل عمارة الأرض ، وهو مصطلح « الإعمار».

وبالتالي ، فإن الاستثمار يختلف من حيث مفهومه طبقا للفكر الاقتصادي السائد [تقليدي ـ إسلامي] كما تقوم مهمة بنك الاستثمار والأعمال تتمثل في تقديم الخدمات المصرفية مثل: الاحتفاظ بفائض أموالها وتحصيل الشيكات وخصم الكمبيالات وإصدار خطابات الضمان لها وعليها.

*** أهمية البنك الزراعي:**

يتميز البنك الزراعي بأنه يهتم بتزويد بنوك التنمية الزراعية في المحافظات بالأموال والمواد المختلفة، كما أنه يتابع ويراقب تنفيذ برنامج التنمية الزراعية في إطار السياسة العامة للدولة، بالإضافة إلى القيام بالأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي(١٠).

ويرجع اهتمام الدول النامية بتنمية القطاع الزراعي إلى أن هذا القطاع يعد المصدر الأساسي لاحتياجات السكان من الغذاء، إلى جانب كونه القطاع المنتج للمواد الخام التي تشكل أغلب صادرات الدول النامية، وأهم مصدر من مصادر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل احتياجات التنمية بالإضافة إلى ما يوفره هذا القطاع من فرص عمل لنسبة كبيرة من السكان، كما يهتم بتوفير المؤسسات الائتمانية التي يمكنها تقديم الائتمان الزراعي بأنواعه المختلفة سواء للمؤسسات أو للأفراد وتقوم أيضاً بتحويل العمليات الزراعية.

من ثم فإن بنوك التنمية المتخصصة لا تقل أهمية عن البنوك الأخرى من حيث الأهمية، خاصة أن هذه البنوك من المفترض أن لها دوراً مهماً في مجال التنمية الاقتصادية التي تعد شغل الشاغل لأي دولة تهدف إلى تحقيق تقدم ملموس في مجال

الاقتصاد، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تناول ما يتعلق بالدور الذي تقوم به هذه البنوك.

رابعا: دور بنوك التنمية المتخصصة في تمويل التنمية:

تقوم بنوك التنمية المتخصصة بدور مهم في الاقتصاد القومي، فهي من جهة تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وهي في الوقت نفسه تقوم بإعادة استثمار هذه المدخرات في المجالات الاستثمارية المختلفة سواء بطريقة مباشرة عن طريق تأسيس المشروعات الاستثمارية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منح القروض للمشروعات المختلفة. ومن المعلوم أن السعي نحو تأسيس المشروعات الاستثمارية يعد الشغل الشاغل لكثير من الدراسات ، فقد أوضحت بعض الدراسات(١١) الأهمية الاقتصادية للاستثمار العام, من حيث تأثيره على النمو والتنمية والحد من الفقر وتوفير فرص عمل، وكذلك استخدام الاستثمار عند حدوث اختلال في التوازن السوقي, وحدوث أزمات. هذا بالإضافة إلى أن الاستثمار العام له أهميته الخاصة وتأثيره غير المباشر على النمو الاقتصادي, حيث يؤسس هذا النوع من الاستثمار العام الموجه من أجل إنشاء قطاعات البنية الأساسية من طرق وموانئ ومشروعات كهرباء ومياه ...الخ, لخلق البنية التحتية الضرورية لنمو الاستثمار الخاص, ومساعدته للقيام بأنشطته، ولا شك أن ذلك يستدعي تفعيل دور بنوك التنمية من أجل تمويل التنمية، خاصة بعد تدني نسبة المنفق من الاستثمار على تلك الخدمات الرئيسية، حيث أن بعض الدراسات أشارت إلى انخفاض نسبة المنفق على البنية التحتية كنسبة من إجمالي الناتج المحلى على مدى العقود الثلاثة الماضية فى معظم دول العالم(١٢). ولا شك أن مصر تعاني من تلك المشكلة، حيث يلاحظ الانخفاض المستمر، فقد بلغ في العام المالي السابق

٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى ما يقرب من ٦ من حجم الناتج وذلك من واقع تقرير البنك المركزي المصري.

وبالرغم من أن البنوك التجارية تقوم غالباً في الدول المتقدمة بتقديم التمويل طويل ومتوسط الأجل إلى جانب التمويل قصير الأجل إلا أن كبر حجم المؤسسات الصناعية، وبالتالي زيادة حجم المبالغ المطلوبة لتمويلها جعل هذه البنوك تحجم عن التمويل طويل ومتوسط الأجل، وذلك لأن موارد البنوك التجارية وهي تتمثل أساساً في ودائع الأفراد والمؤسسات سواء كانت ودائع لأجل أو ودائع تحت الطلب عرضة لأن تُطَلب في وقت معين، لذلك فإن هذه البنوك تحجم عن التمويل طويل الأجل، وتكتفي بمنح القروض قصيرة الأجل والتي عادةً لا تتعدى مدتها سنتين، وهو ما يتعارض مع احتياجات عملية التنمية الاقتصادية مع التمويل طويل الأجل الذي تصل مدته إلى أكثر من ١٠ سنوات، ويكون مطلوباً لإنجاز أنشطة حيوية مثل استصلاح الأراضي، وإقامة رأس المال الثابت في الصناعة(١٣). ولا شك أن هذا يدعو إلى ضرورة الاهتمام ببنوك التنمية المتخصصة. كما أن بعض الاستثمارات تحتاج إلى خبرات خاصة لتمويلها ودراية كبيرة بطبيعة العملية الإنتاجية وطبيعة الأسواق التي ستسوق فيها هذه المنتجات، وهذه أمور لا تتوفر لدى البنوك التجارية ، بالإضافة إلى أن الأجهزة المصرفية في البلاد النامية عادةً ما تكون خاضعة للسيطرة الأجنبية (أي لرؤوس الأموال الأجنبية) ومن ثم فهي لا تميل بطبيعتها إلى المساهمة في إقامة صناعات محلية إضافة إلى أن المشروعات الصناعية أو الزراعية عادةً ما تكون من النوع متوسط أو صغير الحجم وخاصة في الدول النامية، وهي بهذا لا تستطيع في سبيل الحصول على الموارد المالية اللجوء إلى

طرح الأسهم والسندات للاكتتاب العام[١٤]، كما تفعل الشركات الكبيرة، وخاصة أنه من الدول النامية من لا توجد أسواق مالية فيها، وإن وجدت فإنها تكون غير منظمة، مما يفقدها ثقة الجمهور، ومن ناحية أخرى يلاحظ أيضاً أن البنوك التجارية عند منحها القروض طويلة الأجل للمشروعات المختلفة تبالغ في طلب الضمانات لقروضها، ومن ثم لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة الحصول على هذه القروض لعدم وجود أصول لديهم تقبل بها البنوك التجارية كضمان عيني لقروضها.

يستنتج مما سبق أن هناك حاجة ماسة لوجود مؤسسات تمويلية تساهم في تمويل المشروعات، وتعمل على زيادة حجم الاستثمارات في هذا المجال وتساعد في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، ووضع برامجها موضع التنفيذ.

المبحث الثاني
ماهية التنمية الاقتصادية

من المعلوم أن مصطلح النمو الاقتصادي «The Economic Growth» يختلف من حيث مفهومه ومضمونه عن مصطلح التنمية «The Economic development»، فالنمو يعد نتيجة لمتغيرات التنمية وبالتالي فهو متغير عفوي يحدث دون تدخل عوامل للتأثير فيه، بينما يلاحظ أن التنمية تعد متغيراً يحدث بشكل متعمد من قبل متخذي القرار في الدولة ، وكلما تم الاهتمام بالتنمية بشكل أفضل كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي على معدل النمو، وبالتالي فإن إحداث تغيير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، يُعّدُ تنمية اقتصادية، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي. بينما نجد أن النمو هو نتيجة حتمية لكل ما يحدث من تغيرات في هيكل الاقتصاد القومي من خلال الاهتمام بالتنمية. وفيما يلي نتناول بعض النقاط المتعلقة بماهية التنمية باعتبارها هدفا تسعي معظم الدول إلى تحقيقه:

أولا: مفهوم التنمية لاقتصادية:

بصفة عامة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي «العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوباً بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج»(١٥).

كما أن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإصلاح السياسي، وتوافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية، وتوافر المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية وغير ذلك، إلا أن الاقتصاديين في الوقت الحالي يتفقون على أن توافر رؤوس الأموال يعد من أهم هذه المتغيرات بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية، ويعد الادخار من أهم مصادر تمويل التنمية على المستوى القومي.

ومن الجدير بالذكر أن الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي يختلف عنه في الفكر الاقتصادي الوضعي وبالتالي، فإن هناك محددات للادخار في الفكر الإسلامي لا بد من مراعاتها لنجاح التنمية في تحقيق أهدافها، وهناك من الدراسات والبحوث التي تناولت ذلك والتي ليس مكان إيضاحها في هذا البحث(١٦).

إن التنمية لا بد أن تكون شاملة لكافة الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية ومتزايدة وأن تكون مستمرة ومتواصلة، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية عملية طويلة الأجل تتحقق أهدافها على المدى البعيد، ولذا فهي ترتبط بالاستثمار. وهذا يعد مطلباً أساسياً في الدول النامية التي تزيد فيها معدلات الفقر والتي تصل في بعض الدول إلى أكثر من ٧٠.كما أن هذا يعني ضرورة تدخل الحكومة لتتحكم في نوعية بعض السلع والخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن حصولهم على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين مستوى العناية الصحية.

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التغير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي والذي يحتاج إلى توجيه من الحكومة حتى يحدث على النحو المرغوب، وفي هذه

الحالة تقوم الحكومة بوضع خطة شاملة تتضمن أولويات الاستثمار ثم تتولى عملية الإشراف على التنفيذ بما يضمن نجاح الخطة.

كذلك فإن التنمية المتواصلة تعني ضرورة أن يتم توفير الحاضرة احتياجات الأجيال الحاضرة من السلع والخدمات دون أن تتأثر احتياجات الأجيال المستقبلية، ويتطلب هذا مجموعة من الخطوات التالية:

١) ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة ومناسبة لظروف الدول النامية.

٢) عدم الدخول في تمويل مشروعات تؤثر بالسلب على البيئة (كالمشروعات الملوثة للبيئة).

٣) عدم تبديد الموارد ، ومحاولة ترشيد المتاح منها قدر الإمكان.

٤) الاهتمام بالتنمية البشرية تعمل على توافر عناصر بشرية قادرة على تحقيق استمرارية البيئة.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف هذه الأهداف باختلاف التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، كما تختلف باختلاف المراحل التي يمر فيها المجتمع، ويمكن تلخيص هذه الأهداف قي هدفين رئيسيين هما:

الهدف الأول: تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي:

يعد هدف الاستقلال الاقتصادي من أهم الأهداف الأساسية للتنمية، ففي كثير من الدول التي كانت تقع تحت سيطرة الاحتلال بصوره المختلفة والتي استطاعت بعد فترة من الكفاح والنضال تحقيق استقلالها السياسي، كانت لدى هذه الدول رغبة أكيد للوصول إلى دعم السيادة السياسية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي،

وكان للروح القومية أثر كبير في هذا الصدد، وما تعنيه الدول النامية بالاستقلال الاقتصادي ليس كما يدعى بعض الاقتصاديين بأنه الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي، وإنما يرجع إلى(١٧):

١) أن تكون لها الحرية في بيع منتجاتها لمن يعطيها سعراً أفضل، ولها الحرية أيضاً في شراء وارداتها من الدول التي تقدم لها أفضل العروض.

٢) عدم ربط عملتها ومركز احتياطها النقدي بعملة دولة أجنبية.

٣) عدم وجود سيطرة أجنبية على موارد الدولة القومية كلها أو بعضها بحيث يؤدي ذلك إلى ربطها بعجلة الاقتصاد الأجنبي.

وفي تاريخ الدول العربية الاقتصادية ما يبرر بشكل واضح هذا الهدف:

ففي بعض الدول العربية المحتلة من قبل الاستعمار الأجنبي، كان حق التشريع عائداً للمفوض أو المندوب السامي الأجنبي (مثلما كان يحدث لمصر إبان وقوعها تحت وطأة الاحتلال البريطاني حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين) وكان الاتجاه الاقتصادي إنما تقرره المندوبية العامة للدولة المحتلة في البلد المحتل.

الهدف الثاني: زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد:

يقصد بزيادة الرفاهية الاقتصادية **welfare economy** رفع المستوى المعيشي المادي للأفراد، وتحقيق القيم والعلاقات والمثل والأهداف التي يسعى إليها المجتمع بأثره .وبالتالي فالرفاهية بهذا الشكل تعد رفاهية اجتماعية اقتصادية **welfare social of economic** .

ومن الجدير بالذكر أن المستوى المعيشي للأفراد يتحدد وفقا لحجم ونوعية السلع والخدمات المتاحة لهم، وبالتالي فهناك علاقة مباشرة بين المستوى المعيشي

لمجتمع ما، والسلع والخدمات المتاحة لاستهلاك هذا المجتمع، وهذه العلاقة تبين في الوقت نفسه ضرورة زيادة الاستهلاك لرفع مستوى المعيشة، إلا أنه لابد من زيادة الاستهلاك لرفع المستوى المعيشي للأفراد، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة دخل الفرد بصورة فعلية، ولكي نتمكن من زيادة الدخل بصورة حقيقية لابد من تحقيق شرطين(١٨):

١) أن تكون الزيادة الناجمة في الدخل نتيجة لزيادة حجم السلع والخدمات المنتجة وليس نتيجة لزيادة الأسعار.
٢) أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في السكان، وذلك حتى يكون متوسط دخل الفرد مرتفعاً.

كذلك فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ما لم تتحقق شروط معينة في نوعية البضائع والخدمات، وتوزيع الدخل الناجم عن عملية التنمية، فلو ترتب على التنمية الاقتصادية حدوث تفكك في الروابط الأسرية في المجتمع، أو انهيار بعض المثل الأخلاقية التي يعتز بها، فمما لاشك فيه أن التنمية الاقتصادية عندئذ لم تنجح في زيادة الرفاهية الاجتماعية بالرغم من أنها قد تكون سببا في ارتفاع المستوى المادي لمعيشة الأفراد.

ثالثا: معوقات وطرق التنمية الاقتصادية :

لا شك أن هناك عوائق أساسية تعمل على تعثر التنمية الاقتصادية، كما أن هناك ظواهر عامة تساهم في حدوث التخلف كالجهل، والمرض، والفقر، ومن أهم تلك المعوقات ما يلي:

- الزيادة السكانية بشرط أن تمثل هذه الزيادة ضغطاً شديداً على موارد الدولة المحدودة أصلاً، أو أن هذه الزيادة السكانية لا يتم استغلالها في مجال الإنتاج،

وبالتالي تتحول الزيادة السكانية إلى دعم اقتصادي يعمل على نجاح التنمية الاقتصادية، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول مثل الصين، واليابان والهند، وغيرها من الدول.

- تخلف نظم الإنتاج، وندرة رأس المال، حيث يؤثر ذلك في انخفاض نصيب الفرد من رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض المستوى التكنولوجي(١٩).

- تخلُّف قطاع الزراعة، فمن الملاحظ أن إنتاجية هذا القطاع قد صارت منخفضة رغم أنه يمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي في الدول النامية.

- عدم الاستقرار السياسي، ويتمثل ذلك في الاضطرابات المستمرة كالانقلابات والحركات الاجتماعية وغير ذلك.

- تخلف نظم التعليم وبرامج التدريب، وارتفاع نسبة الأمية، حيث وصل معدلها في بعض الدول إلى أكثر من ٨٠ من مجموع السكان، ووصل في مصر إلى حوالي ٤٠(٢٠).

- تجزؤ الاقتصاد القومي: حيث يلاحظ أن هناك خطوطاً فاصلة بين القطاعات الاقتصادية للمجتمع.

- تخلف الأسواق، والاعتماد على الموارد الأولية والمواد الخام عند التصدير.

أما عن طرق التنمية: تميل البلاد النامية خارج الكتلة الشرقية للأخذ بتنظيم اقتصادي يجمع بين دور المشروع الخاص والمشروع العام وإن كان يجعل للآخر الدور القيادي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا يقتضي تخطيطاً شاملاً تقوم على أساسه السياسات المختلفة والتخطيط الشامل يمثل في صياغة خطة الحل من القطاع العام والقطاع الخاص مع التنسيق بينهما بما يتفق مع أهداف الخطة القومية الشاملة

وتقوم الخطة الشاملة على حصر شامل للموارد الاستثمارية المتاحة للاقتصاد القومي محلياً وما يمكن الحصول عليه في مصادر خارجية وتحديد أهداف إنتاجية وعمالة لكل من القطاعات الإنتاجية ومتابعة مدى تحققها في سبيل تحقيق الهدف الشامل للخطة القومية ويضمن من هذه الإشارة العابرة لضرورة تنظيم أو تخطيط المجهود لاقتصادي الكبير الواجب به والتأكيد على ضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بدور فعال(٢١).

رابعا: ضرورة التنمية الاقتصادية وأهمية تمويلها:

بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هناك رغبة وحاجة إلى تحقيق مستويات أرقى من مستوى المعيشة ومواجهة الزيادة المرتفعة في أعداد السكان وفقر المجتمعات الذي تعيشه ويجب أن ينتهي هذا المستوي للتطور الفني والتقدم الهائل في ميادين الإنتاج، ومما يزيد من حدة هذه الرغبة والحاجة في التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة ليس فقط اتساع الهوة بين متوسط الدخول الفردية في مجموع الدول النامية والدول المتقدمة، بل ميل هذه الفجوة أو الهوة إلى الاتساع المستمر كنتيجة لاتساع الفجوة التكنولوجية بين مجموعة البلاد النامية والبلاد المتقدمة ومن الشواهد على تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتي هيأ لها بلوغ البلاد النامية استقلالها السياسي والارتفاع الكبير في معدلات زيادة السكان كنتيجة لانخفاض معدلات الوفيات وعدم انخفاض معدلات المواليد(٢٢).

وعلى الصعيد الدولي تزايد الاقتناع بأن التقدم الاقتصادي أصبح مطلبا أساسيا للإلمام العالمي واعتراف الدول المتقدمة بأن التنمية الاقتصادية مسؤولية تقع على عاتق الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

كما أن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر الدائرة الخبيثة التي تمر بها الدول النامية مثل دائرة الفقر، ودائرة ضعف الدخول، إلى غير ذلك من هذه الدوائر التي تسعى الدول إلى أضعاف نقاطها، والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال لعمليات النمو الاقتصادي(٢٣). ومن أهم مصادر التمويل، تلك المصادر المرتبطة بالتمويل الداخلي، والمصادر المرتبطة بالتمويل الخارجي، وكلا من هذين النوعين يتم استخدامه في مجال الاستثمار والذي يتم بدوره توزيعه على النشاطات المختلفة. وبصفة عامة يتعين على الدولة أن توجه نسبة من استثماراتها نحو قطاع الإسكان، وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة في حالة الدول النامية التي تعاني من الضغط السكاني ومن حركة هجرة البعض من الريف إلى المدن، مع مراعاة الاهتمام بالمشروعات العامة من خلال إنشاء شبكة المواصلات والقوى المحركة ومحطات المياه والمدارس والمستشفيات وغيرها والتي كثيراً ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية، كذلك لا بد من أن تتركز الاستثمارات في قطاع الصناعة أساساً في شراء العدد والأدوات والآلات، إلا أن حقيقة الأمر توضح أن جزءً كبيراً من رأس المال الثابت في الصناعة يتجه إلى الاستثمار في مجال التشييد.

خامسا: الحد من معوقات التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من المعوقات لا بد من مواجهتها للنهوض بالتنمية الاقتصادية، ومن أهمها:

*** القضاء على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية:**

تعد المعوقات الاقتصادية من أهم العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية، ومن أهم تلك العقبات: تفشّي ظاهرة الاقتصاد المزدوج، ويقصد بهذه الظاهرة

وجود قطاعين اقتصاديين منفصلين عن بعضهما البعض داخل نطاق الاقتصاد القومي: أحد هذين القطاعين، متقدم والآخر تقليدي متخلف، ويفصل بينهما خطوط قاطعة تقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعين، كلا منهما شبه مغلق، كما تقسمه إلى مناطق شبه مغلقة، مما يؤدي إلى عدم وجود ترابط اقتصادي بين قطاع وآخر، وللقضاء على ظاهرة الاقتصاد المزدوج لا بد من تحقيق ترابط بين قطاعات الاقتصاد وبعضها البعض، بحيث يدفع نمو أحد القطاعات الاقتصادية بالنمو في كما أن العملية الاقتصادية تتطلب القضاء على المعوقات الاجتماعية ، حيث أن التغيير الاجتماعي يتطلب مدة من الزمن ويراعى اختصار هذه المدة باتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة والتي يمكن أن تحدث آثارها في المراحل الأولى للتنمية.

*** تهيئة المناخ السياسي الملائم للتنمية:**

إن تهيئة المناخ السياسي الملائم للتنمية يتطلب الارتفاع بدرجة الوعي السياسي لأبناء المجتمع، بحيث يعرف كل فرد حقه على المجتمع وحق المجتمع عليه، ومن ثم يستطيع أن يواجه كل محاولة للاستغلال أو الانحراف من جانب الطبقات الحاكمة.

يستنتج مما سبق أن مفاهيم التنمية الاقتصادية تختلف باختلاف الكتاب، كما أن هناك من ينظر إلى التنمية من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كزيادة معدل توقعات الحياة باعتبار ذلك هدفاً وناتجاً نهائياً لعملية التنمية. وهناك من يري أن التنمية هي عبارة عن التغيرات التي تحدثها على المتغيرات الاقتصادية ذاتها كالدخل والإنتاجية والاستهلاك والتشكيل الرأسمالي، وهناك أيضا من يرى أنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي.

كما تهدف التنمية إلى تحقيق زيادة سريعة في متوسط دخل الفرد الفعلي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد(٢٥). ولا شك أن التنمية الاقتصادية تستهدف الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وأنها عملية يتم بموجبها تحقيق زيادة فعلية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن، كما أن سياسة الدولة لخدمة تمويل التنمية الاقتصادية تتمثل في الكشف عن المصادر التمويلية المناسبة، وتنمية هذه الموارد المختلفة واستغلالها للحصول على أكبر قدر منها مع أقل ضرر بأوعيتها ومصادرها(٢٦).

سادسا: تخطيط التنمية الاقتصادية:

تتمثل عملية تخطيط التنمية الاقتصادية فيما يلي:

* **حصر وتجميع موارد المجتمع الموجودة:** سواء كانت موارد مادية أو بشرية، ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائي القائم، ويجب أن يكون هذا الحصر سلياً، حيث تتوقف دقة العملية التخطيطية وكفاءتها على دقة هذا الحصر. كذلك سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية بكافة الطرق والوسائل الممكنة، حتى يمكن زيادة حجم رأس المال البشري والعيني في المجتمع ورفع معدلات الإضافات السنوية إليه.

* **تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة:** وهذه العملية هي أساساً من اختصاص السلطة السياسية العليا في أي مجتمع بالرغم من أن الجهاز التخطيطي هو الذي يقوم بوضع مجموعة من الأهداف البديلة، ثم تقوم السلطة السياسية في المجتمع باختيار البديل الذي يقترب بدرجة أكبر من الصورة التي يتطلبها المجتمع.

*** عملية تنظيم استخدام الموارد من حيث توطينها ومزج عوامل الإنتاج:**
وذلك بما يحقق أقصى كفاية تخطيطية ممكنة وأن كل عملية منها تكون جزءاً من العملية التخطيطية ككل والتي لن تكون سليمة إلا إذا توافر لها شرط الاستمرار فمثلاً في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع بتنفيذ خطة معينة فإن الأجهزة المختصة تقوم بتجميع الموارد وتنظيم استخدامها. هذا بالإضافة إلى أن عملية تخطيط الموارد واستخدامها بشكل جيد ينعكس إيجابيا على نجاح عملية التنمية بكل مكوناتها، والتي لا يمكن التعرض لها جميعا بالتفصيل(٢٧).

يستنتج مما سبق أن التنمية الاقتصادية لكي تحقق أهدافها لا بد أن يتم التخطيط لها بشكل جيد بحيث يتم التخطيط لاستغلال المتاح من الموارد وخاصة الموارد المالية بشكل يعمل على بناء وتأسيس المشروعات التي تساهم في بناء الاقتصاد القومي، وتحقق أهداف المجتمع.

المبحث الثالث
تقييم دور بنوك التنمية المتخصصة في الاستثمار القومي

يمكن بيان تقييم دور بنوك التنمية المتخصصة في الاستثمار القومي لبيان أثر تمويل هذه البنوك في تنمية المشروعات بصفة عامة، وأثر تمويل بنوك التنمية المتخصصة في تمويل وتنمية قطاعات الاقتصاد القومي بصفة خاصة يمكن استعراض وتحليل بعض الأمور التالية:

أولا: أثر تمويل بنوك التنمية في المشروعات الاقتصادية:

من المعلوم أن تحقيق مستوى معين من التقدم وحدوث تنمية اقتصادية واجتماعية إنما يعتمد بدرجة أساسية على مدى إمكانية الاقتصاد القومي في توفير أدوات لازمة لتمويل المشروعات، ويتمثل المصدر الأساسي في تلك الموارد المتمثلة في المدخرات التي تتوفر للاقتصاد القومي من خلال قطاعي الأعمال العام والحكومي، وقطاع العائلة، هذا بالإضافة إلى الموارد الأجنبية التي تأتي إلى الدولة في شكل قروض ومنح أو استثمار مباشر لرأس المال الأجنبي(٢٨). ويتطلب الأمر التفكير في الموارد الخارجية عند عدم قدرة المدخرات المحلية على تغطية الاستثمار حجماً ونوعاً، ويكون الهدف من اللجوء إلى المدخرات النقدية تمويل المشروعات التي تتعلق ببناء الاقتصاد القومي، ويرجع السبب في ذلك إلى التخلي عن النظام الدولي الذي كان سائداً خلال أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

كما يحتل الائتمان المصرفي الممنوح من قبل بنوك التنمية المتخصصة (صناعية ـ زراعية ـ عقارية) أهمية كبرى في تمويل الدخل لتنمية الاقتصاد المصري، وارتباط هذا الائتمان بالقطاعات السلعية الهامة بهدف النهوض بالتنمية وتشجيع الاستثمار بها، حيث إن هذه البنوك تمنح نوعين من القروض هما:

– **من حيث المدة الزمنية:** فإن القرض المتعلق بسوق رأس المال يتمثل في القروض متوسطة وطويلة الأجل.

– **من حيث طبيعة المشروعات:** هذا النوع يقع في نطاق سوق النقد، ويتمثل في عمليات الإقراض قصيرة الأجل. وربما كانت هذه البنوك تقوم بدور الوسيط بين المدخرين الراغبين في الاقتراض من المشروعات والأفراد(٢٩). حيث لا يمثل قبول الودائع إحدى الوظائف المعتادة لها، لذا يمكن اعتبارها محور النشاط النقدي والمالي في نظرية التمويل الداخلي التي تربط قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار.

ومن ثم فإن بنوك التنمية المتخصصة تقوم بدور مهم في تمويل القطاعات المصرفية، حيث إنها تمثل عصب الاقتصاد القومي، والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي(٣٠)، مما يترتب عليه تحمل الجهاز المصرفي عامة، البنوك المتخصصة خاصة مسئولية كبيرة في إنجاح برنامج إصلاح الاقتصاد المصري ليس فقط بتوفير الائتمان والسيولة اللازمة العملية التحويل فحسب، ولكن أيضاً بقدرتها على جلب الودائع من الأفراد لنشاط هذه البنوك وقدرتها على منح الائتمان بالمقارنة بالبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى خاصة بعد تطبيق إجراءات التحرير الاقتصادي، سواء في مجال التمويل وفي مجال الأنشطة التي تتعامل معها هذه البنوك، وقد لوحظ تدني دور هذه البنوك في منح الائتمان اللازم للقيام بالدور(٣١).

كما أن هناك تدني في معدلات الزيادة السنوية في الفترة الثالثة لتطبيق إجراءات التحرير الاقتصادي، حيث انخفض متوسط معدلات الزيادة السنوية للسنوات الثلاث التالية لتطبيق هذه الإجراءات «١٩٩١ ـ ١٩٩٣» إلى ١,٩، في

حين كانت النسبة ٤ , ١٥ كمتوسط خلال السنوات الثلاث السابقة لتطبيق هذه الإجراءات «١٩٨٨ ـ ١٩٩٠»(٣٢).

يستنتج مما سبق أن دور البنوك في تمويل قطاعات الاقتصاد القومي أخذ يتزايد من عام إلى آخر، مما يعني تحسن مستوى أداء البنوك، وأن هذه البنوك كان لها دوراً بارزاً في تمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية، كما أن تمويل القطاعات الاقتصادية يتفاوت من قطاع إلى آخر، حيث يلاحظ أن التمويل من البنوك لهذه القطاعات استحوذ عليه قطاع الخدمات بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى(٣٣).

ومن الجدير بالذكر أن تطوير الجهاز المصرفي المصري، وتوفير المناخ الملائم لانطلاقه يرجع إلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته، حيث صدر عقبه القانون ١٢٠ في سبتمبر ١٩٧٥م في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي متضمناً الأحكام الكفيلة بتوفير المناخ الملائم لانطلاق البنوك، وتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولقد أدى هذا البرنامج إلى إحداث نوع من التغيرات الهيكلية، حيث شملت تلك التغيرات، الجهاز المصرفي، والذي يعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٩٣/٦/٣٠م أصبح هيكل الجهاز المصرفي المصري يتكون من ٨٧ بنكاً، منها ٢١ بنكاً متخصصاً، وتشمل بنكين عقاريين، وبنك التنمية الصناعية، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وما يتبعه من بنوك بالمحافظات وعدد ١٧ بنكاً نسبة ١ , ٢٤ تتولى توفير التمويل اللازم لقطاع الصناعة والنهوض بها. أما بنك التنمية الزراعي والبنوك التابعة له بالمحافظات فيقوم بتقديم الائتمان ورسم السياسة التمويلية لقطاع الزراعة والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية. وأخيراً يقوم كل من البنك العقاري المصري،

والبنك العقاري العربي بتقديم الائتمان المتعدد، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به تلك البنوك من مهام أخرى لا يمكن ذكرها الآن(٣٤).

كما قامت وحدات الجهاز المصرفي بتوفير الاحتياجات المتزايدة للقطاعات الاقتصادية من الائتمان. وهذا يعني أن الجهاز المصرفي استطاع أن يعمل على توفير قدر من الموارد المادية للنهوض بالمشروعات الاقتصادية. كما أن هذا يعني أيضاً حدوث معوقات تعوق المصارف، حيث قد يحدث تعثر لبعض المشروعات التي تمولها المصارف، وهذا يؤدي بدوره لمردود سلبي.

كما يلاحظ أن البنوك المتخصصة احتلت المرتبة الثالثة والأخيرة في منح هذه التسهيلات بعد البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، فقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة من عام ١٩٩١م إلى عام ١٩٩٣م تناقصاً في معدلات الزيادة السنوية في التسهيلات للائتمان التي منحتها البنوك بجميع أنواعها بالمقارنة بالثلاث سنوات السابقة من عام ١٩٨٨م إلى عام ١٩٩٠م قبل تطبيق إجراءات التحرير الاقتصادي سواء في مجال التمويل أو في مجال الأنشطة الاقتصادية التي تتعامل معها هذه البنوك.

أما عن دور بعض البنوك الأخرى في التمويل المصرفي للتنمية الصناعية، فإذا ما أمعنا النظر في توزيع التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة لوجدنا أن البنوك التجارية قامت بإعطاء الجزء الأعظم من التسهيلات للائتمان الممنوح لقطاع الصناعة، ونفس الأمر نجده بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال، فنصيب القطاع الصناعي من مجموع القروض التي تمنحها هذه الطائفة من البنوك جاء في المرتبة الثالثة بعد كل من قطاعي الخدمات والتجارة.

وفيما يتعلق بتطور توزيع التمويل المصرفي لبنوك التنمية المتخصصة، فقد قامت هذه البنوك بتوفير ما قيمته ٨ مليار جنيه عام ١٩٩٣م بنسبة ٨ , ١١ من إجمالي التمويل المصرفي لنفس العام والبالغ قدره ٦٨ مليار جنيه في حين كانت هذه النسبة ١ , ١١ عام ١٩٨٤م، بينما ظل قطاع الأعمال الخاص يستأثر بحوالي ثلثي التمويل المصرفي من هذه البنوك(٣٥).

وأما ما يتعلق بتوزيع التمويل المصرفي على الأنشطة الاقتصادية، فيلاحظ أن قطاع الزراعة يحتل المرتبة الأولى باستثناء عام ١٩٩٣م، ومن ثم احتلت هذه الأنشطة المركز الرابع، وذهب الفرق إلى القطاعات غير الموزعة، حيث احتلت المركز الأول في تمويل البنوك المتخصصة لعام ١٩٩٣م.

يستنتج مما سبق أن دور بنوك التنمية المتخصصة الاقتصادية لا يزال محدوداً، حيث توجد بعض المعوقات التي تحد من سرعة انسياب رؤوس الأموال للمشروعات الاقتصادية والتي تكون في أغلب الأموال موجهة بشكل صحيح.

ثانيا: تفعيل دور البنوك المتخصصة

بداية يمكن القول أن عدد بنوك التنمية المتخصصة قد بلغ حوالي ثلاثة بنوك، وجميعها ينتمي إلى القطاع العام، كما بلغ المركز المالي لهذه البنوك مجتمعة حوالي ٣ , ٢٦ مليار جنيه مصري في نهاية العام المالي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م طبقاً لتقرير البنك المركزي المصري لهذا العام بما يعادل حوالي ٦ , ٦ من إجمالي المركز المالي للجهاز المصرفي المصري. كما يعد من أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي المصري عامة والبنوك المتخصصة بصفة خاصة ما يتعلق بتفعيل دور البنوك المتخصصة في ظل اقتصادات السوق.

إن البنوك المتخصصة تحتاج إلى دعم مالي كبير من الحكومة، وكذلك تحتاج إلى منح مالية حتى يمكنها القيام بدورها وهذا لم يعد من مهام الحكومة في ظل الاقتصاد الحر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه البنوك أصبحت تمارس أنشطة تجارية غير متخصصة مثل التي تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحالي، كما أن البنوك التجارية هي الأخرى أصبحت تقوم بأنشطة تؤديها البنوك المتخصصة ـ كبنوك شاملة ـ متجاهلة دورها الأساسي كبنوك غير متخصصة(٣٦).

لا شك أن قيام هذه البنوك بأنشطة تقوم بها بنوك أخري متجاهلة دورها الأساسي يترتب عليه وقوع تلك البنوك في مشكلات كثيرة من أهمها تعثر المقترضين عن السداد مما يؤثر بدوره على أداء البنوك، فقد أعلن محافظ البنك المركزي المصري في شهر يونيه ٢٠٠٧م عن بداية برنامج لتسوية الديون المتعثرة للقطاع الخاص بهدف رفع العبء عن صغار ومتوسطي رجال الأعمال، إضافة إلى ١٣٠٠٠ مقترض مدينون بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصري للبنوك العامة(٣٧). وهذا ما يؤكد على ضرورة التزام كل بنك بالمهام الموكلة إليه بالدرجة الأولى، حتى لا تحدث مشكلة كالسابق ذكرها.

كما أن مما يدعو إلى ضرورة تفعيل دور البنوك المتخصصة للقيام بمهامها وتحولها إلى مجالات أخرى هو تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتحول نحو الاقتصاد القائم على المنافسة الحرة والعادلة بين المشروعات داخل الدولة وبين الدول، ويشمل ذلك تخفيض الدعم بكافة صوره ، هذا بالإضافة تقلص دور مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، حيث أصبحت لا توفر خطوط تمويل بمعدلات فائدة أقل من معدلات الفائدة السارية بالسوق، يضاف إلى ذلك أيضا

ازدياد حدة المنافسة بين البنوك على تقديم خدمات مصرفية متنوعة بهدف تنويع محفظة القروض بها لتنويع المخاطر، وبغرض تقديم حزمة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمتنوعة لجذب العملاء، ولزيادة معدلات الربحية، حيث أصبح تقديم قروض لتمويل مشروع صناعي أو زراعي يرتبط بتقديم مجموعة من خدمات التجزئة المصرفية.

ثالثا: انعكاسات تمويل بنوك التنمية على التنمية الاقتصادية

١. تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي والوزن النسبي لبنوك التنمية المتخصصة

تستأثر البنوك التجارية بمعظم الودائع لدى الجهاز المصرفي يليها بنك الاستثمار والأعمال ثم بنوك التنمية المتخصصة. وهذا يدل على مدى ضعف هذه البنوك في جذب الودائع رغم انتشارها ويشاركها في ذلك بنوك الاستثمار والأعمال. ورغم أن البنوك الزراعية تحتل المركز الأول في جذب الودائع بنسبة ٥ , ٩٣ إلا أن نسبتها إلى إجمالي الودائع بالجهاز المصرفي انخفضت من ٦ , ٢ عام ١٩٨٤م إلى ٨ , ١ عام ١٩٩٣م(٣٨).

هذا وتشكل الودائع الجارية منها نسبة ٥ , ٤٢، في حين تمثل الودائع غير الجارية حوالي ٥ , ٥٧، يليها بنوك التنمية الصناعية بنسبة ٢ , ٤ عام ١٩٩٣م، في حين كانت النسبة الإجمالية لودائع البنوك المتخصصة في عام ١٩٨٤م هي ٥ , ٥.

كما انخفضت نسبة الودائع لدى البنوك العقارية إلى ٣ , ٢ عام ١٩٩٣م في حين كانت النسبة في عام ١٩٨٤م هي ١ , ٣.

٢. تطور توزيع بنوك التنمية المتخصصة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية:

يرجع انخفاض نسبة ودائع بنوك التنمية المتخصصة إلى إجمالي الودائع: إلى

نقص ودائع معظم القطاعات إلى إجمالي ودائعها لدى البنوك الأخرى[٣٩]. كما تراجعت نسبة ودائع قطاعات الأعمال الخاص الإجمالي ودائع البنوك المتخصصة عام ١٩٩٣م، وكذلك تراجعت نسبة الودائع تبعاً للأنشطة الاقتصادية سواء كان هذا التراجع لإجمالي الودائع لدى بنوك التنمية المتخصصة أو لإجمالي ودائعها لدى الجهاز المصرفي ككل، فقد تراجعت نسبة ودائع قطاع الزراعية، إلا أنها ظلت مختلفة بنسبتها لإجمالي ودائع القطاع الزراعي لدى الجهاز المصرفي، مما يدل على ضعف هذه الودائع عموماً طبقاً للنشاط الزراعي، ومدى حدة الأزمة التي يعانيها هذا القطاع سواء في جذب الودائع أو في نصيبه من التسهيلات الائتمانية والتمويل المصرفي.

أما نسبة الودائع لقطاع الصناعة، فقد شهدت هي الأخرى انخفاضاً، مما ترتب عليه انخفاض هذه النسبة لإجمالي ودائع القطاع، وهي عموماً نسبة ضعيفة جداً. أما النصيب الأكبر لنسبة الودائع فهي ممثلة في القطاعات غير الموزعة، حيث ارتفعت نسبتها. وفيما يتعلق بقطاع التجارة والخدمات شهدت هذه الفترة انخفاض نسبة ودائعها لدى الجهاز عام ١٩٨٤م.

٣. ضعف دور الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل:

بالمقارنة بازدياد الدور الذي تقوم به وحدات الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصناعية وذلك عن طريق منحها التسهيلات الائتمانية والتي هي في معظمها قصيرة الأجل وذلك لغالبية نسبة القروض التي تمنحها البنوك التجارية، فإنه يلاحظ أن مساهمة الوحدات المختلفة للجهاز المصرفي في الاستثمارات طويلة الأجل متواضعة جداً[٤٠].

وتتمثل الاستثمارات طويلة الأجل لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال في الأوراق الحكومية والأوراق المضمونة من الحكومة والمساهمات المباشرة في المشروعات والأوراق المالية الأخرى.

كما أن ضعف مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات، ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب كانت مرتفعة في الفترة من ١٩٦٠م إلى «فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى»، ولا يقتصر الأمر على ضعف مساهمة النظام المصرفي في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وإنما الغريب في الأمر أنه يلاحظ أن بنوك القطاع العام التجارية تقوم بتوجيه أكبر نسبة من مواردها بالمقارنة بالنسب التي تقوم بتوجيهها بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة إلى الاستثمارات طويلة الأجل.

كما يلاحظ أن مقدار ما يخصص من حجم الاستثمارات تقل نسبته كثيراً فيما يتعلق بإنتاج السلع الصناعية مقارنة بالسلع الاستهلاكية وغيرها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال بيانات وزارة الاستثمار في هذا المجال(٤١).

يستنتج مما سبق أن عدم إدارة بنوك التنمية المتخصصة بشكل جيد يؤثر بشكل سلبي على عملية التمويل، حيث تتفوق بنوك التنمية المتخصصة في هذا المجال، ومن ذلك على سبيل المثال: البنوك التجارية.

٤. تطور دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في تمويل القطاع الزراعي:

بالرغم من أن قطاع الزراعة يقوم بدور أساسي في الاقتصاد القومي، كما أنه يعد المركزي الأساسي لتلبية أكبر قدر من احتياجات الاستهلاك من السلع الغذائية والكمالية، والمصدر الرئيسي للمواد الخام الزراعية للصناعات التحويلية فضلاً عن دورها في الصادرات السلعية وفي المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، إلا أن نصيبه

من الاستثمارات لا يتناسب مع المسئولية الملقاة على عاتقه، حيث بلغ نصيب هذا القطاع من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال السنوات العشر الأخيرة «بداية من عام ٨٢/٨٣م إلى عام ٩١/١٩٩٢م». وبالنظر في توزيع التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة خلال الفترة: ١٩٨٤-١٩٩٣ يمكن ملاحظة مايلي:

- أن بنوك التنمية المتخصصة كانت تقوم بتقديم ما يزيد عن ثلثي التمويل المصرفي لقطاع الزراعة حتى عام ١٩٩٢م، وقد كانت البنوك التجارية تحتل المركز الثاني لهذا التمويل حتى هذا العام إلى أن أصبحت تمثل المركز الأول في التمويل الزراعي عام ١٩٩٣م(٤٢). ومن الجدير بالملاحظة أنه في نفس الوقت الذي انخفضت فيه نسبة مساهمة البنوك المتخصصة في التمويل الزراعي وارتفعت هذه النسبة للبنوك التجارية إلا أنها ارتفعت أيضاً بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال.

- أن الجهاز المصرفي لا يخصص الجزء الأكبر من قروضه لقطاع الزراعة وإنما لقطاعات أخرى. هذا بالإضافة إلى أن معظم قروض الجهاز المصرفي قروض قصيرة الأجل، وقد لا تتناسب مع الاحتياجات التي يتطلبها الاستثمار الزراعي وخاصة الجديد من الأراضي.

لذا كان الاتجاه إلى بنوك التنمية المتخصصة لكي تمنح الائتمان الذي يتناسب مع طبيعة هذه الاستثمارات لتكون الوسيط بين كافة وحدات الجهاز المصرفي والمشروعات الزراعية.

ويعد بنك التنمية والائتمان الزراعي الجهة الوحيدة المتخصصة في إعطاء القروض قصيرة متوسطة الأجل للقطاع الزراعي وخاصة للقطاع الخاص والتعاوني.

٥ـ تطور توزيع القروض الممنوحة من قبل بنك التنمية والائتمان الزراعي وفقاً لآجالها وأغراضها:

يعد هذا البنك وظيفة تنموية بالإضافة إلى قيامه بالخدمات المصرفية التي تخدم النشاط الزراعي، لذلك يقوم البنك بتوفير القروض لآجالها المختلفة وجزء منها بمعدلات فائدة مدعمة، خاصة قروض إنتاج الحاصلات الزراعية والبعض الآخر بمعدلات الفائدة الجارية، ولتعريفه الخدمات المصرفية المحددة من قبل البنك المركزي.

٦ـ الدور الذي يمكن أن تقوم به بنوك التنمية المتخصصة في حل مشكلات التمويل للشركات الصناعية المتغيرة:

يستطيع الجهاز المصرفي أن يقوم بدور فعال في حل المشكلات التمويلية للشركات المتغيرة وذلك على النحو التالي(٤٣):

– أن تعيد السلطات النقدية النظر في السياسة الائتمانية الانكماشية خاصة تلك السياسات السارية حتى الآن.

– العودة إلى سياسة السقوف الائتمانية، مع إلغاء القيود على منح الائتمان مادام البنك يستطيع أن يقبل طلب ودائع جديدة.

– أن توسع البنوك في سياسة إعادة جدولة ديون المشروعات المتعثرة بشرط أن تتفق مع الظروف الخاصة بكل مشروع والتنازل عن جزء من فوائدها المستحقة على هذه الشركات المتعثرة.

– قيام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بصرف المستحقات لكثير من الشركات.

- على البنوك أن تتمهل في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد عملائها في الحالات التي يثبت فيها الغش والتدليس.

بصفة عامة يجب أن تتركز مهمة بنوك التنمية المتخصصة على تمويل المشروعات التي تخدم أغراض الاقتصاد القومي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود مخططين ومنظمين يعملون على التنسيق بين جهات التمويل وبين المشروعات المراد تمويلها، لهذا فإن الذي يحقق ذلك الأمر هم المخططون والمنظمون والممولون(٤٤).

خاتمة البحث:

تم تناول ما يتعلق بتقييم دور بنوك التنمية المتخصصة في دعم الاستثمار القومي وذلك بهدف الوقوف على نقاط القوي، ونقاط الضعف التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار، وبالتالي سوف يدور التحليل حول بيان الآثار الإيجابية والآثار السلبية لهذه البنوك، وبيان الدور الذي يمكن أن تقوم به في النهوض بالاستثمار القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ومن ثم الوصول بعد ذلك إلى بيان مدى مساهمة الاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال النهوض بقطاع الاقتصاد القومي.

كما تناول البحث أهم معوقات التنمية في الدول النامية وخاصة ما يتعلق بضعف المدخرات المحلية نتيجة لضعف وتدني مستويات الدخول بشكل ملحوظ في الدول النامية ـ ومنها مصر ـ.

كذلك استعرض البحث ما يتعلق بدور بنوك التنمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية، وتبين من خلال الدراسة والتحليل تدني دور بنوك التنمية المتخصصة، وأن التنمية الاقتصادية تمثل عصب الحياة للاقتصاد القومي، وأن حدوث تلك التنمية يتوقف بدرجة أساسية على مصادر التمويل التي يتم الحصول عليها من خلال البنوك بصفة عامة وبنوك التنمية المتخصصة بصفة خاصة. مما يعني أن الاهتمام بهذه البنوك يمثل درجة كبيرة من الأهمية. وقد خلص التحليل إلى أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتم بمعدل مرتفع إذا ما أحسن استغلال الموارد المادية «التمويل». وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١ـ أن بنوك التنمية المتخصصة تتخصص في الإقراض طويل الأجل تمييزاً لها عن البنوك التجارية التي عادةً ما تتخصص في الإقراض قصير الأجل، نظراً لطبيعة مواردها وقلة خبراتها بالاستثمارات طويلة الأجل مقارنة بنوك التنمية المتخصصة.

٢ـ أن مهمة البنك التنمية الصناعي هي تمويل القطاع الصناعي وكافة ما يتعلق به، ودعم المشروع الصناعية، وتقتصر مهمته على هذا النشاط، ولا يتدخل في الأنشطة الأخرى إلا في أضيق الحدود.

٣ـ أن بنوك التنمية المتخصصة ظهرت الحاجة إليها مؤخراً عندما تشعبت الأنشطة الاقتصادية وتعددت المشروعات فظهرت الحاجة إلى وجود بنوك متخصصة تكون مهمتها تمويل نشاط محدد من الأنشطة.

٤ـ أن هناك حاجة ماسة لوجود مؤسسات تمويلية تساهم في تمويل المشروعات، وتعمل على زيادة حجم الاستثمارات في هذا المجال وتساعد في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، ووضع برامجها موضع التنفيذ.

٥ـ أن التنمية الاقتصادية لكي تحقق أهدافها لا بد أن يتم التخطيط لها بشكل جيد بحيث يتم التخطيط لاستغلال المتاح من الموارد وخاصة الموارد المالية بشكل يعمل على بناء وتأسيس المشروعات التي تساهم في بناء الاقتصاد القومي، وتحقق أهداف المجتمع.

٦ـ أن دور البنوك في تمويل قطاعات الاقتصاد القومي أخذ يتزايد من عام إلى آخر، مما يعني تحسن مستوى أداء البنوك، وأن هذه البنوك كان لها دوراً بارزاً في تمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية، كما أن تمويل القطاعات الاقتصادية يتفاوت من قطاع إلى آخر.

هوامش البحث

(١) http://www.idbe-egypt.com/doc/development%٢٠banks.do (٧/١/٢٠٠٩)

(٢) لمزيد من التفصيل حول ما يتعلق بالبنوك المتخصصة يمكن الرجوع إلى: عبد الحميد الغزالي، **دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١م، ص ٦٣-٦٥.

(٣) أحمد محمد سلامة، محمد عيد حسونة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، كلية التجارة «للبنين» جامعة الأزهر، ٢٠٠٧م، ص ١٣٨، ١٣٩.

(٤) أحمد على دغيم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ١٣٥ - ١٣٨.

(٥) http://www.idbe-egypt.com/doc/development%٢٠banks.do (٧/١/٢٠٠٩)

(٦) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: منذر قحف «**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي**» بحث تحليلي رقم ١٣، البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٧) أحمد على دغيم، **اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٩م، ص ١٣٩-١٤٠.

(٨) عبد الحميد الغزالي، **دور البنوك المتخصصة في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ١٩٨١م، ص ٢٢٥.

(٩) أحمد محي الدين أحمد حسن، **عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية**، الطبعة الأولي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ٢٢ – ٢٣.

(١٠) إبراهيم مختار، **نشاط البنوك المتخصصة**، بدون ناشر، ١٩٨١م، ص٤٧.

(١١) Anderson, Edward and Others, The Role of Public Investment in Poverty Reduction Theories, Overseas Development Institute, ٢٠٠٦.

(١٢) EVELINA M. TAINER, "Using Economic Indicators to Improve Investment Analysis" Third Edition , John Wiley & Sons, Inc. Hoboken, New Jersey, Published simultaneously in Canada, U.S.A, ٢٠٠٦, "Investment Spending" CHAPTER ٤ , P . ٨٧ – ١٠٠ .

(١٣) برناردين أكيتوبى وآخرون , **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**, سلسلة قضايا اقتصادية, صندوق النقد الدولي, العدد (٤٠), ٢٠٠٧, ص ١ وما بعدها.

(١٤) عبد الحميد الغزالي، **دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ١٩٨١م، ص٦٢.

(١٥) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، كلية التجارة ــ جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، ص١٦-١٨.

(١٦) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، **محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي «دراسة تحليلية»**، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة «بنين»، جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٢٨ – ٣٦.

- Oger. E.A .Farmer, MACROECONOMICS (New York: South – Western, Thomson Learning, ٢٠٠٢), Second Edition.

(١٧) محمد العماري، **التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، المطبعة العلمية، ١٩٧١م، ص٧.

(١٨) المرجع السابق، ص ٨.

(١٩) محمود الكردي، **التخلف ومشكلات المجتمع المصري**، مطابع سجل العرب، ١٩٧٩م، ص١١٠-١١١.

(٢٠) لمزيد من التفصيل عن معدلات النمو السكانية ومعدلات الأمية، يمكن الرجوع إلى: معهد التخطيط القومي، **تقرير التنمية البشرية في مصر**، مطبعة قليوب، عام ٢٠٠٦م.

(٢١) عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص٥٠٦.

(٢٢) Ingrid Hahne Rima, "Development of Economic Analysis", Sixth Edition, London & New York, This edition in the Taylor &Francis e-Library Group, ٢٠٠٥, P. (١ -٦٠٠)

(٢٣) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي ، **التنمية الاقتصادية (مفهومها ـ نظرياتها ـ سياساتها)**، كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية، الدر الجامعية، ٢٠٠١م، ص ٢١٥-٢٢٣.

(٢٤) العشري حسين درويش، **التنمية الاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٩٩٦م، ص ٦٨ - ٧١.

(٢٥) على لطفي، **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٤.

(٢٦) محمد العماري، مرجع سبق ذكره، ص٧١ -٧٣ .

(٢٧) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى :

- Khalid Ikram, "The Egyptian Economy, ١٩٥٢-٢٠٠٠, Performance, policies, and issues" Rutledge studies in Middle Eastern economies, Taylor &Francis e- Library Group, ٢٠٠٦, P ٦٠-٨٠

(٢٨) السيد عبد المولى، **دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الصناعية في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٧**، مجلة مصر المعاصرة، مجلة ربع سنوية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان ٤١٣، ٤١٤ للسنة التاسعة والسبعون، يوليه وأكتوبر، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٥.

(٢٩) أكرم أحمد شلبي، **دور البنوك في التمويل الاقتصادي على بنك الائتمان الزراعي**، مجلة مصر المعاصرة، مجلة ربع سنوية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع/ يوليو ـ أكتوبر، العدد ٤٣٣-٤٣٤، السنة الرابعة والثمانون، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٣٩.

(٣٠) Rodney Wilson, "Economic Development En The Middle East", London & New York, This edition in the Taylor &Francis e- Library Group, ٢٠٠٢, P.٧٩ -٨١.

(٣١) أكرم أحمد شلبي، **دور البنوك في التمويل الاقتصادي على بنك الائتمان الزراعي**، المرجع السابق، ص١٤١.

(٣٢) البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، المجلد الأربعون، العدد الثاني، ٩٩/٢٠٠٠م، ص ١٢٧.

(٣٣) المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٣٤) لمزيد من التفصيل: صبري عبد المنعم، ومحمد شهاب الدين، **دور البنوك المتخصصة في التنمية مع عرض لتجربة بنك الصناعية ومؤتمر دور بنوك التنمية في مصر**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الفترة من ١٥-١٨ مارس ١٩٨١م.

- Xavier Freixas and Jean-Charles Rochet , "Microeconomics of Banking", Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, ٢٠٠٨, P (٣٨٩).

(٣٥) أكرم أحمد شلبي، **دور البنوك في التمويل الاقتصادي على بنك الائتمان الزراعي** ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٢-١٤٤.

(٣٦) كرم شعبان جاد الله، **الاندماج المصرفي كأداة لدعم القدرة التنافسية للبنوك المصرية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة «بنين» جامعة الأزهر، ٢٠١٠م ، ص ١٥٤.

(٣٧) Panking Sector Development In Egypt Business Studies & Analysis Center BSAC, Septemper ٢٠٠٨, P١٨.

(٣٨) البنك المركزي المصري، **أعداد مختلفة**، وبالأخص أعوام ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٤م.

(٣٩) نفس المرجع السابق, ونفس الأعوام.

(٤٠) السيد السيد عبد المولى، **دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الصناعية في مصر، الفترة : ١٩٨٠ – ١٩٨٧م**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٤١) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

- Ministry Of Investment, Egypt Investment Monitor, Monthly Report, Issue No.٥, May ٢٠٠٩, P.١-٢٨ .

- وزارة الاستثمار، **تقرير الاستثمار الشهري**، (النسخة العربية)، إصدار رقم ٩، سبتمبر ٢٠٠٩م، ص٥ وما بعدها.

(٤٢) البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، الأعداد من ١٩٨٥ – ١٩٩٦م.

(٤٣) السيد السيد عبد المولى، **دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الصناعية في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص٢٨-٣٠.

(٤٤) **أحمد عبد الحليم محمد علي**، دور القطاع المصرفي في تطوير الصناعة المصرية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي **مصر المعاصرة، مجلة ربع سنوية، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع، العدد٤٢٨، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١١٣-١١٤.**

المراجـــــع

أولا: باللغة العربية:

١. إبراهيم مختار، **نشاط البنوك المتخصصة** ، مذكرة داخلية، ١٩٨١م.

٢. أحمد عبد الحليم محمد علي، **دور القطاع المصرفي في تطوير الصناعة المصرية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي**، مصر المعاصرة، مجلة ربع سنوية، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٨٢٤، القاهرة، ١٩٩٢م.

٣. أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، **محددات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي «دراسة تحليلية»** رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة «بنين»، جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤. أحمد على دغيم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩م.

٥. أحمد محمد سلامة، محمد عيد حسونة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، كلية التجارة «للبنين» جامعة الأزهر، ٢٠٠٧م.

٦. أحمد محي الدين أحمد حسن، **عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية**، الطبعة الأولي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٧. أكرم أحمد شلبي، **دور البنوك في التمويل الاقتصادي على بنك الائتمان الزراعي**، مجلة مصر المعاصرة، مجلة ربع سنوية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع/ يوليو ـ أكتوبر، العدد ٤٣٣-٤٣٤، السنة الرابعة والثمانون، القاهرة، ١٩٩٣م.

٨. البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، المجلد الأربعون، العدد الثاني، ٩٩/٢٠٠٠م.

٩. السيد عبد المولى، **دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الصناعية في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٧**، مجلة مصر المعاصرة، مجلة ربع سنوية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان ٤١٣، ٤١٤، للسنة التاسعة والسبعون، يوليه وأكتوبر، القاهرة ، ١٩٨٨م.

١٠. العشري حسين درويش، **التنمية الاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٩٩٦م.

١١. برناردين أكيتوبى وآخرون, **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**, سلسلة قضايا اقتصادية, صندوق النقد الدولي, العدد (٤٠), ٢٠٠٧م.

١٢. صبري عبد المنعم، ومحمد شهاب الدين، **دور البنوك المتخصصة في التنمية مع عرض لتجربة بنك الصناعية ومؤتمر دور بنوك التنمية في مصر**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الفترة من ١٥-١٨ مارس ١٩٨١م.

١٣. عبد الحميد الغزالي، **دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١م.

١٤. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.

١٥. عبد النعيم محمد مبارك، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

١٦. علي لطفي، **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٧. كرم شعبان جاد الله، **الاندماج المصرفي كأداة لدعم القدرة التنافسية للبنوك المصرية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة «بنين» جامعة الأزهر، ٢٠١٠م.

١٨. محمد العماري، **التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**، المطبعة العلمية، ١٩٧١م.

١٩. محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها ـ نظرياتها ـ سياساتها)** كلية التجارة ـ جامعة الإسكندرية، الدر الجامعية، ٢٠٠١م.

٢٠. محمود الكردي، **التخلف ومشكلات المجتمع المصري**، مطابع سجل العرب، ١٩٧٩م.

٢١. معهد التخطيط القومي، **تقرير التنمية البشرية في مصر**، مطبعة قليوب، عام ٢٠٠٦م.

٢٢. منذر قحف «**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي**» بحث تحليلي رقم ١٣ البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٣. وزارة الاستثمار، **تقرير الاستثمار الشهري**، (النسخة العربية)، إصدار رقم ٩، سبتمبر، ٢٠٠٩م.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

٢٤- Anderson, Edward and Others, **The Role of Public Investment in Poverty Reduction Theories, Overseas Development Institute, ٢٠٠٦.**

٢٥- EVELINA M. TAINER, "**Using Economic Indicators to Improve Investment Analysis" Third Edition , John Wiley & Sons, Inc. Hoboken, New Jersey, Published simultaneously in Canada, U.S.A, ٢٠٠٦ .**

٢٦- Ingrid Hahne Rima, "**Development of Economic Analysis**", Sixth Edition **,London & New York , This edition in the Taylor &Francis e- Library Group, ٢٠٠٥, P. (١ -٦٠٠) .**

٢٧- Khalid Ikram **"The Egyptian Economy, ١٩٥٢-٢٠٠٠, Performance, policies, & issues" Rutledge studies in Middle Eastern economies, Taylor &Francis e-Library Group ,٢٠٠٦**

٢٨- Oger E.A. Farmer, **MACROECONOMICS**, Second Edition, New York, **South-Western, Thomson Learning, ٢٠٠٢.**

٢٩- Panking Sector Development In Egypt, Business Studies & Analysis Center **BSAC, September ٢٠٠٨, P١٨.**

٣٠- Rodney Wilson, "**Economic Development En The Middle East**", London & **New York, This edition in the Taylor &Francis e- Library Group , ٢٠٠٢.**

٣١- Xavier Freixas and Jean-Charles Rochet, **"Microeconomics of Banking", Second Edition, The MIT Press Cambridge Massachusetts, London England, ٢٠٠٨.**

٣٢- http://www.idbe-**egypt.com/doc/development٪٢٠banks**.do (٧/١/٢٠٠٩).